

إشكالية مكانة الدولة الوطنية و مستقبلها في ظل التحولات الدولية الراهنة

الدكتور مخلوف ساحل

أستاذ بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 3

المخلص

من خلال التعريف الايمولوجي والاصطلاحي لمفهوم الدولة الوطنية وتحديد مكانتها عبر الزمن في العلاقات الدولية، يتضح جليا أن الدولة الوطنية قد تأثرت مباشرة بالعوامة، الأمر الذي يدعو إلى إصلاحات عميقة لضمان بقائها، إذ أن الكثير من الأطروحات تتنبأ بتراجع مكانة الدولة الوطنية وإلا زوالها نهائيا من حيث مركزيتها في الواقع الدولي إن لم تتكيف مع التغييرات الراهنة التي يعرفها العالم.

الكلمات المفتاحية: الدولة الوطنية، العوامة، التحولات الدولية.

مقدمة

يعد مفهوم الدولة الوطنية (l'Etat national) من المفاهيم الأساسية والمركزية التي تناولها أكثر من حقل معرفي واحد، حيث شكّل مجالا لعدة دراسات وبحوث متصلة بالعلوم السياسية بدرجة أولى وكذلك أخرى متصلة بالعلوم القانونية لاسيما عند فقهاء القانون الدستوري والقانون الدولي العام.

هذا ويلاحظ أن مفهوم الدولة الوطنية قديم النشأة وشهد تطورا تاريخيا ساير تطور الحياة البشرية، خصوصا وأنه ظهر في المجتمعات الغربية ثم انتقل كنموذج سياسي إلى مناطق أخرى من العالم من خلال الحملات الإستعمارية المختلفة التي روّجت للنموذج الغربي للدولة والنموذج الغربي للمدينة، ومن خلال نقله كنموذج من طرف النخب المحلية في سعي منها لبناء مشروع الدول الوطنية، إلا أنه وفي الوقت الراهن ظهرت من حين إلى آخر بعض الأطروحات حول محل الدولة الوطنية وموقعها وعلاقتها بالعوامة ومجموعة المسارات

التي تفرزها. وفي هذا الإطار نطرح الإشكالية التالية «إلى أي مدى تؤثر هذه التحولات الدولية الراهنة في الدولة الوطنية كمفهوم نظري وعملي من حيث مكانتها ومستقبلها؟»

المحور الأول: مدخل أيتيمولوجي لمفهوم الدولة الوطنية

يعتبر مفهوم الدولة الوطنية تنظيما سياسيا وقانونيا معاصرا للحياة البشرية وكذا متغيرا سياسيا فرض نفسه في الحياة الدولية منذ «congrès de West Phalie» مؤتمر وستفاليا⁽¹⁾، حيث برز كمفهوم سياسي مناهض للسيطرة المزدوجة للنظام الإقطاعي ونظام الكنيسة على كل شؤون الحياة في أوروبا.

وقد ارتكز مفهوم الدولة الوطنية بشكل جوهري على فكرة رئيسية مضمونها أنه يحق لكل شعب ولكل قومية أو أمة (Nation) أن تنفرد برقعة جغرافية معينة تتركس سيادتها وتمارسها في حدودها الوطنية وتحميها من أي عدوان خارجي وأجنبي، و منذ ذلك الوقت أصبحت الدولة الوطنية بمثابة الفاعل الأساسي و أضحت كوحدة أساسية لتحليل ودراسة العلاقات الدولية في إطار النظام الدولي الذي كرسه مؤتمر وستفاليا⁽²⁾، كما توسع عدد الدول الوطنية في العالم أيضا بعد تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1776 و قيام الثورة الفرنسية التي قضت على النظام الملكي (1791-1789)⁽³⁾.

لذلك يعد واضحا مما سبق أن نموذج الدولة الوطنية قد ظهر في أوروبا الغربية وأخذ جذوره من النمط المغربي ليتم بعد ذلك تصديره إلى مختلف المناطق في العالم⁽⁴⁾ وفق النموذج الأوروبي الغربي ومنظومته القيمية، مما يعني أنه منذ نشأتها شكلت الدولة الوطنية وإلى غاية اليوم شكلا ونموذجا سياسيا وقانونيا مطابقا لبنى اجتماعية وثقافية واقتصادية سادت في أوروبا تم انتقلت إلى المراكز الاستعمارية المختلفة القديمة، كما أنها ارتبطت أساسا بأداء سياسي محدد تمثل في تكريس إطار فكري ونظري يقوم عليه الصراع الثنائي والمزدوج ضد النظام الإقطاعي الذي ساد في أوروبا إلى غاية القرن السادس عشر من جهة، وصراع موجه ضد القبضة القوية للكنيسة ومحاربة سيادتها على المجتمع ومنه إنهاء التبعية الدينية التي سيطرتها الكنيسة على السلطة السياسية ذات الطابع المدني في أوروبا، من جهة أخرى.

وبذلك أضحت الدولة الوطنية نموذجا يجسد التجريد السياسي والقانوني لمفهوم الشعب وذلك ما لم يسبق للأمم والشعوب أن عرفته وعاشته إلا مع نهاية النظام الإقطاعي وبداية العصور الحديثة ومعها ظهور المفهوم الحديث للدولة الذي سمح ب بروز نموذج الدولة الوطنية الحديثة ونقله إلى كثير من الأقطار بعد استقلالها تقليدا لتجربة الدولة الوطنية (الحديثة) في المجتمعات الغربية.

وفي هذا السياق، نجد كثيراً من الفقهاء الدستوريين يرجعون الظهور النظري لهذا المفهوم إلى الفقيه الكبير جون بودان (Jean Baudin) الذي كان له مساهمة كبيرة في إرساء الأرضية النظرية لمفهوم الدولة الوطنية من خلال كتابه الشهير «ستة كتب في الجمهورية» والصادر سنة 1576، وهناك أيضاً من يرجع ظهور هذا المفهوم إلى إسهامات المفكر الإيطالي ميكافلي (Machiavel) في كتابه «الأمير» حيث يعد أول من استعمل مصطلح الدولة «STATO» كمدلول للتعبير عن وحدة سياسية للشعب تبقى قائمة ومستمرة⁽²⁾ رغم تداول الحكومات بأشكالها المختلفة، وعلى ضوء هذه التصورات الفكرية يتضح أن الأصل الاليتيمولوجي لمفهوم الدولة الوطنية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بظهور عصر الحداثة من جهة وتأكيد تلاشي وتدهور السلطة التي كانت تتمتع بها سابقا الكنيسة في أوروبا وأيضاً بانهايار النظام الإقطاعي من جهة أخرى الأمر الذي سمح بظهور الدولة الوطنية كإطار جيوسياسي وفاعل جوهري في العلاقات الدولية وفق المنظور الواقعي التقليدي.

المحور الثاني : التأصيل الاصطلاحي للدولة الوطنية

يعد مفهوم الدولة الوطنية مفهوماً مركباً من مصطلحين أساسيين «الدولة» (Etat) والوطنية⁽³⁾ (National)، وكثيراً ما يوظف دون تحديد العلاقة القائمة بين مكوناته الأساسية من دولة ووطنية حيث هناك من يقول بتعدي وتجاوز الدولة لمصطلح المواطن لنصبح أمام ما يعرف لدى فقهاء القانون الدستوري بالدولة المركبة وذلك خلافاً للدولة البسيطة التي تكون حدودها مرتبطة بشكل قوي مع الوطن (Patrie) والأداء الوطني⁽⁴⁾ (le Comportement National) في مختلف أبعاده سياسياً واقتصادياً وثقافياً... ومصطلح الوطن مرتبط بمتغير أساسي آخر يعد من أهم محددات مفهوم الدولة الوطنية وهو متغير السيادة، علماً أن مفهوم الدولة الوطنية ينصب أساساً في تعظيم وتقديس السيادة الوطنية للدولة والتي من خلالها يتم تحديد حدود الدولة الوطنية وعلاقاتها مع العالم الخارجي.

أما عنصر الدولة كإحدى المكونات الأساسية لمفهوم الدولة الوطنية، فهي تشير في معناها اللغوي إلى السيطرة، وتدل على الاستيلاء والغلبة وتوحي أيضاً إلى الشيء المتداول فيكون مرة هذا أو مرة ذلك ويقال ودارت الأيام ودارت، والله يداولها بين الناس، وتداول إحدى الفئتين على الأخرى، ويقال: دالت عليهم والجمع لمصطلح الدولة هو الدول⁽⁵⁾.

أما المعنى الاصطلاحي لكلمة «الدولة» (l'Etat) فهي تنظيم سياسي يكفل حماية القانون وتأمين النظام لجماعة من الناس تعيش على أرض معينة بصفة دائمة⁽⁶⁾، ويقصد بها أيضاً جمع من الناس مستقرون في أرض معينة مستقلون وفق نظام خاص أو أنها مجتمع منظم له حكومة مستقلة وشخصية معنوية تميزه عن غيره من المجتمعات الماثلة له. فالدولة

إذن هي الجسم السياسي والقانوني الذي ينظم حياة مجموعة من الأفراد يشكلون ما يعرف بالشعب باعتباره أحد أركانها كما سبق توضيحه.

أما العنصر الثاني لمفهوم «الدولة الوطنية» والمتمثل في كلمة «الوطنية» (National)، فإن مدلولها يوحى إلى ارتباط الدولة بإقليم معين وحدود وطنية، كما أنه يجسد الإطار الذي تقوم فيه الدولة الوطنية وهو الإطار الذي يتمثل في العناصر التقليدية (الإقليم والسيادة والأمن) وذلك ما يعني تقسيم الحيز الجغرافي لكل دولة وفق حدودها الوطنية وسيادتها الوطنية.

كما يلاحظ من وجهة نظر سياسية بحتة أن الوطنية توحى إلى ذلك الشعور والاعتقاد السياسي لدى مجموعة وطنية (قومية) معينة وأنها تتمتع بحق تقرير مصيرها وتحديد وجودها السياسي وتمركزها في المجتمع الدولي وإقامة علاقاتها مع الغير على أساس ضمان لحقوقها الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتتمتع بالمساواة مع القوميات الأخرى في بناء دولتها الوطنية المستقلة.

ويظهر مما سبق أن بناء الدولة الوطنية المستقلة يقتضي ويتطلب أن يكون الشعب يتمتع بحق تقرير مصيره، ويقصد بضمون هذا الحق في القانون الدولي العام وفي مختلف المواثيق الدولية أن كل شعب يتمتع بالحرية الكاملة في تقرير مصيره ويكرس وجوده السياسي وإدارة شؤونه بنفسه وبشكل مستقل عن كل تبعية أو احتلال بأي شكل كان كما يتضمن بناء الدولة الوطنية أيضا على المستوى الداخلي مسألة فرض قوانينها على كل شرائح المجتمع وسلطاته المختلفة، وتتولى الدولة الوطنية مهمة ضمان السلم المدني داخل المجتمع وإقامة الوحدة السياسية والإدارية والثقافية داخل الحدود الوطنية.

كما يرتبط مفهوم الدولة الوطنية ارتباطا وثيقا مع مفهوم الأمة (la nation) خصوصا عند قيام الدولة الوطنية المدنية في أوروبا، حيث قامت الأمم للمطالبة بإنشاء دولها الوطنية وتحررها من كل وصاية أجنبية وهو ما تحدث عنه قلنر ارنست (Ernest Gellner) حينما قال أن فكرة الأمة لا يمكن فصلها عن فكرة الدولة الوطنية⁽⁷⁾.

كما اعتبر ماكس فيبر (Max Weber) أن الدولة الوطنية هي الإطار والتنظيم الذي يجسد واقعا مفهوم الأمة، إذ يصبح الشعب والأمة عنصرا واحدا يجسدان مجموعة ثقافية ومجموعة سياسية⁽⁸⁾، وتصبح الأمة داخل الدولة الوطنية تتمتع بإمكانية ممارسة الحكم وتتمتع أيضا بكامل الحرية ومستقلة من أية سيادة أجنبية.

وقد شكل مفهوم الأمة عنصرا مهما في نشأة الدولة الوطنية كمفهوم وكواقع في أوروبا وكذلك في تطورها إلى غاية قيام ما عرف بالدولة الوطنية الحديثة تم شيوع وتعميم نسق الدولة الوطنية في كل أرجاء العالم.

يضاف إلى ذلك أن مفهوم الدولة الوطنية هو مجال يجرد عمومية الأمة والمجتمع المدني كله وتمنح هويتها الوطنية لجميع أفرادها دون أي تمييز وبالتساوي بغض النظر عن توجهاتهم الفكرية والسياسية، وتصبح الوطنية مكرسة لقيمة وشعور معنوي لدى كل فرد وتكرس أيضا مجموعة من الحقوق والواجبات التي يتمتع ويلتزم بها كل فرد داخل المجتمع، فالدولة الوطنية تتسم بارتكازها على الفرد أي المواطن كأساس لها وتصبح مرتبطة بفكرة المواطنة (la citoyenneté) التي تعني بالأساس أن كل فرد يعد مواطنا داخل الدولة الوطنية⁽⁹⁾ ويؤدي دورا معينا يكون ضروريا للآخرين في شتى مجالات الحياة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، فالدولة الوطنية تتميز ببنية هندسية تتجاوز المنطق التقليدي الذي كان سائدا قبل ظهورها والذي يختلف من بيئة إلى أخرى.

ويجب الملاحظة أيضا أن مدلول مفهوم الدولة الوطنية هو الآخر يختلف من بيئة إلى أخرى، فالمفهوم الأوروبي للدولة الوطنية يقوم على مبدأ دولة المواطنين الذين يتمتعون بالحريات الأساسية، في إطار عقد اجتماعي متفق عليه، وهذا يعني أن بروز الفكر الوطني في الغرب أدى إلى صياغة وبناء مشروع الدولة الوطنية التعاقدية التي تقوم على عقد اجتماعي بين الدولة والشعب وتسد إلى دعائم وأسس متصلة بإقليم جيو سياسي ثابت، وتقوم أيضا على جماعة وطنية متجانسة وعلى منظومة قانونية تضبط إدارة الدولة ومؤسساتها المختلفة.

وعلى العكس من ذلك فإن مشروع بناء الدولة الوطنية خارج العالم الغربي، وخصوصا في الدول التي استقلت من ويلات الاستعمار، تميز بارتكازه على أنظمة ومبادئ غير ديمقراطية وبعيدة كلية عن ما يوصف به المفهوم الحديث للدولة الوطنية في أوروبا، علما وأن المعنى العميق للدولة الوطنية يقتضي وجود دعائم وركائز تتأسس عليها وأرضية تبنى عليها الدولة الوطنية وتسمح فيما بعد بإعطاء هوية معينة للمجتمع وينصهر تحتها كل شرائح ومكونات المجتمع سواسية ودون أي تفاضل في وطنيتهم.

المحور الثالث: مكانة الدولة الوطنية في الماضي ومسألة مركزيتها في العلاقات الدولية

لقد كان مؤتمر وستفاليا سنة 1648 أثرا بالغا في قيام مفهوم الدولة الوطنية كوحدة سياسية مركزية وقانونية وكمحرك أساسي للعلاقات الدولية الحديثة، بل واعتبرت لوقت طويل

كفاعل جوهري في المجتمع الدولي إلى غاية ظهور فواعل أخرى كالمنظمات الدولية والشركات الدولية الكبرى والمنظمات غير الحكومية وغيرها، حيث قللت من الدور المركزي للدولة الوطنية في مجرى العلاقات الدولية. واهتزت على اثر ذلك مكانة الدولة الوطنية نتيجة ظهور تحديات دولية راهنة أفرزتها ما يصطلح عليه بالعمولة ومختلف المفاهيم الجديدة الناتجة عنها، وذلك ما أثار نقاشاً وجدالاً كبير بين المختصين حول مكانة الدولة الوطنية ومستقبلها في ظل التغيرات الكبيرة التي يشهدها العالم اليوم.

فمنذ ذلك المؤتمر أصبحت العلاقات الدولية تقوم بين مجموعة من الدول الوطنية تعتبر بمثابة أعضاء في المجتمع الدولي وفق ما تقره مبادئ القانون الدولي العام الحديث الذي تزامن ظهوره مع مرحلة قيام الدولة الوطنية في أوروبا. وأهم هذه المبادئ أن الدول الوطنية التي تكتمل شخصيتها القانونية بموجب الاعتراف بها دولياً من طرف المجتمع الدولي، تقيم علاقاتها الخارجية وفق مبدأ المساواة واحترام سيادتها الوطنية واستقلالها الوطني في كافة المجالات، كما أقر مؤتمر ويستفاليا أيضاً أن الدولة الوطنية هي بمثابة العضو الأساسي في المجتمع الدولي ومنه فهي الفاعل المركزي الذي يحرك وينظم العلاقات الدولية. وقد توافقت هذا الطرح مع المنظور الواقعي التقليدي الذي كانت تنادي به المدرسة الواقعية في ميدان العلاقات الدولية، والتي تعتبر أن الدولة الوطنية هي الفاعل الرئيسي والمركزي في العلاقات الدولية وهي الوحدة الأساسية لتحليل ودراسة وفهم مجرى العلاقات الدولية ومن أبرز روادها نذكر «هانس مورغانتو» Hans Morgenthau و«ريمون.أرون» Raymond Aron، كما ربط الواقعيون بين مفهوم الدولة الوطنية والمصلحة الوطنية التي هي المؤشر الأساسي على الحركية في العلاقات الدولية، وأن هذه الوحدة الموجودة بين الدولة الوطنية والمصلحة الوطنية هي ميزة جوهريّة تتميز بها العلاقات الدولية وهي الفكرة التي نادى بها كل من «تريتشكا» (Tritshka) و«دوتيش» (Dutich) و«مورغانتو» (Morgenthau) و«ولفرز» (Wolferz) و«مارتن وايت»⁽¹⁰⁾ (Martin White).

واستناداً إلى التصور الواقعي فإن الدور المركزي الذي تؤديه الدولة الوطنية كفاعل أساسي في العلاقات الدولية يتم من خلال سيطرتها الفعلية والكاملة على متغير المصلحة الوطنية كهدف جوهري وتسعى لتحقيقه من خلال متغير آخر يتمثل في السياسات الوطنية التي تتبعها من أجل تحقيق هذه المصلحة الوطنية وهذا يعني أن مسار تحرك الدولة الوطنية في المجتمع الدولي والاتجاه الذي تحدده لسياساتها مثل إقامة تحالف مع دول أخرى والتوجه نحو المشاركة في اتحاد معين وغيرها من معالم السياسة الخارجية للدولة، يحكمه بالأساس معيار المصلحة الوطنية وهذا ما يتماشى مع النظرة التقليدية الواقعية لدور الدولة الوطنية في المجتمع الدولي.

كما يعتقد الواقعيون أن تضارب المصالح بين مختلف الدول كثيرا ما يؤدي إلى تعزيز الصراعات بينها بل وأحيانا تتحول هذه الصراعات إلى حروب بينها، ونتيجة هذه الحروب تحكمه القدرات والإمكانات التي تتوفر عليها الدولة مثل القوة العسكرية والتطور التقني والثروات الطبيعية وغيرها⁽¹¹⁾.

وقد شكلت هذه المؤشرات التي تحدّث عنها الواقعيون التقليديون مجمل الطرح الذي أتى به الواقعيون الجدد مثل كينيث ولتز (Kenneth Waltz) والذين يعتبرون أن ظاهرة الصراع بين الدول هي الميزة الأساسية للعلاقات الدولية وأن القوة هو محل وسبب هذا الصراع الدولي، والدولة دائما تسعى إلى ضمان مصالحها وتعزيز إستمراريتها، كما اعتبر الواقعيون الجدد أن الدولة الوطنية تبقى موجودة وقائمة لكن الإشكالية الأساسية التي يطرحونها بالنسبة للدولة الوطنية هو ضرورة تكيفها مع التغيرات الكبيرة والسريعة التي يشهدها العالم الراهن وهذا ما يترجمه ما قاله «ولتز»: «يجب على الدولة القومية أن تتطور وتكبر وإلا تترك مكانها لغيرها»⁽¹²⁾.

وقد اشتد النقاش في العقود الأخيرة حول التغيرات والتفاعلات التي أفرزها «النظام الدولي الجديد» ومدى تأثيرها على مكانة الدولة الوطنية ومستقبلها خصوصا في ظل ما تفرضه العولمة من تعقيدات أن نظرية وعملية تواجه بدرجة أولى الدولة الوطنية ذاتها.

المحور الرابع: مكانة الدولة الوطنية ومستقبلها بين أطروحتي الزوال والتراجع

اختلفت الآراء وتضاربت المواقف من خلال الدراسات الأكاديمية التي اهتمت بدراسة إشكالية مكانة الدولة الوطنية في العلاقات الدولية الراهنة ومستقبلها في ظل التغيرات الدولية العميقة التي فرضها ما أصطلح عليه بالنظام الدولي الجديد وما تفرضه أيضا المسارات المتعددة التي تجسد ما يسمى بالعولمة، وقد تبلورت بصفة أساسية أطروحتان متناقضتان ومتضاربتان حول مسألة الدولة الوطنية ومستقبلها، ومكانتها ودورها في المجتمع الدولي⁽¹³⁾.

فالأطروحة الأولى تقر بفكرة زوال الدولة الوطنية كنتيجة لما تفرزه البيئة الدولية الراهنة من ديناميكية التغير السريع والتحديات الكبيرة التي تواجهها، وإذا لم تنقرض الدولة الوطنية بشكل كلي فإن وجودها سوف يكون شكليا ليس إلا، واستند أصحاب هذا الرأي على عدة أسانيد أهمها أن الدولة الوطنية لا تملك القدرات اللازمة لمجابهة النفوذ المتزايد للأسواق المالية والشركات المتعددة الجنسيات على سبيل المثال في المجالات المالية والاقتصادية والتي تشكل المظاهر الأساسية للاقتصاد العالمي الحالي وأصبحت هذه الأسواق والشركات الكبرى

تشكل فواعل أساسية وقوية لها نفوذ سياسي اقتصادي عالمي دون أن تتمتع بمفهوم السيادة كما كان الأمر بالنسبة للدولة الوطنية، وهذا ما أدى البعض من أمثال «ريشارد هاس»⁽¹⁴⁾ Richard Haas إلى القول: «نتيجة لظهور فواعل جديدة لا تملك السيادة إلا أنها تؤثر كثيرا في الدول ذات السيادة، وهو الأمر الذي نتج عنه ضرورة خلق آليات وميكانزمات جديدة تضبط هذه النمطية الجديدة من الحكم الإقليمي والعالمي والقائمة على فكرة وجود عدة فواعل مؤثرة في الحياة الدولية وليس فقط الدول»، وهذه الآليات الجديدة التي يشير إليها «هاس» تقتضي مثلا ضرورة وحتمية إشراك ممثلي هذه التنظيمات الدولية القوية في اللقاءات والمحادثات الدولية المخصصة لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية الراهنة، مما يعني أن الدول ذات السيادة كما أقره مؤتمر وستفاليا لم يعد لها خيارا آخر سوى أن تتنازل عن جزء من سيادتها لصالح هذه الفواعل الجديدة حماية لها وضمانا لبقائها في الواقع الدولي الحالي.

وهناك من أشار إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة و التي تزيد قوتاً ونفوذاً أكثر فأكثر مع تنامي ظاهرة «التزاوج» و الاندماج بين الشركات الكبرى (les grandes fusions) أصبحت تتمتع بميزات ومداخل تفوق الميزات الوطنية لبعض الدول الصناعية حتى لا نقول الدول المتخلفة أو النامية، بل وهناك من قال استنادا إلى بعض الدراسات المستقبلية أنه قد يكون ممكنا في المستقبل بالنسبة لهذه الشركات العالمية العملاقة أن تكون لها جيوش وقد يكون لها هيئة دولية يمثلها ممثل عنها في منظمة الأمم المتحدة⁽¹⁵⁾، ولعل بداية مشروع إنشاء مثل هذه الهيئات يمكننا اعتبارها قد انطلقت مع المحاولة التي تبورت سنة 1995 بهدف إنشاء كارتل (Cartel) يمثل الشركات العملاقة، وهي المبادرة التي جمعت حوالي 450 شخصية تمثل كبار الشركات المستثمرة في العالم، و انتهت المبادرة بتبني أرضية قانونية لإنشاء كارتل يمثلهم والذي سمي باسم «Accord Multilatéral sur les Investissements»⁽¹⁶⁾ A.M.I. ومن أهم المبادئ الذي تبنتها هذه المبادرة هو فتح الحدود الوطنية لمختلف الدول عبر العالم ودون أي قيد أمام الاستثمارات التي تقوم بها الشركات العملاقة الممثلة في هذا الاتفاق، وضرورة إزالة كل العوائق السياسية والقانونية التي من شأنها أن تعرقل هذه الاستثمارات الخ...

لذلك وتأسيسا على ما سبق، نجد أنه من أهم المدافعين على الطرح القائل بضرورة زوال الدولة الوطنية أو على الأقل إعطائها في المستقبل دورا رمزيا وشكليا سواء في الشمال أو في الجنوب، نجدهم عادة ما يمثلون هذه الشركات العملاقة والأسواق المالية الكبرى في العالم. أما الأطروحة الثانية فإنها تقوم على أساس تراجع (régression) مكانة الدولة وتزايد تهميشها يوما بعد يوم في الساحة الدولية دون أن يؤدي ذلك حتما إلى إندثارها أو زوالها كما

قال أصحاب الطرح الأول، لأنه وإلى غاية إثبات ما يخالف ذلك لا يمكن الاستغناء عن الدولة الوطنية (أو الدولة عامة) لعدم وجود تنظيم سياسي أو قانوني قد يؤدي كل ما تؤديه الدولة بشكل عام وفي شتى المجالات، وهو الرأي الذي نعتبره صائبا ومطابقا للواقع الدولي إلى حد بعيد في إطار هذه الدراسة.

ويرجع تراجع مكانة الدولة الوطنية و زيادة تهميشها دوليا حسب عدد من المختصين إلى عدة عوامل ساهمت في ذلك التراجع و التهميش ووفق عدة أشكال.

أول هذه العوامل يتمثل في شدة الترابط و انتشار ظاهرة الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية الراهنة و انتشار المنافسة الاقتصادية بين الدول إلى درجة أنها لم تعد قادرة على مجابهة ما تفرضه البيئة الدولية في المجال الاقتصادي والمالي، الأمر الذي شجع قيام التجمعات الاقتصادية الكبرى في عدة مناطق من العالم كالاتحاد الأوروبي (l'Union Européenne) والناftا في أمريكا الشمالية (North American free Agreements) والتي تعرف أيضا باتفاقية ALENA Accords de Libres échanges Nord Américain أو مجموعة «ASEANE» في جنوب شرق آسيا أو مجلس التعاون الخليجي في منطقة الخليج و غيرها من التجمعات التي ألزمت الدول الوطنية الأعضاء فيها أن تتنازل عن جزء من سيادتها وصلاحياتها الاقتصادية و السياسية (بالنسبة للبعض كما هو الحال في أوروبا)، لصالح هذه التجمعات الإقليمية⁽¹⁷⁾ التي أصبحت تشكل فاعلا جديدا في المجتمع الدولي الراهن.

بالإضافة إلى ذلك فإن بروز المؤسسات المالية الدولة كفاعل أساسي جديد في العلاقات الدولية منذ سنة 1944 و الناتجة عن نظام بريتون وودز (Breton Woods) كان له أثرا أيضا في تراجع مكانة الدولة الوطنية، خصوصا بعد إنهيـار المعسكر الاشتراكي ومعه الاقتصاديات الوطنية لكل الدول التي كانت تابعة له واندلاع الأزمة الاقتصادية في العالم سنة 1986 والتي أثرت في عدد كبير من الدول المتخلفة، هذه الأوضاع كلها ساهمت في خروج المؤسسات المالية الدولية إلى الواجهة وبشكل أساسي صندوق النقد الدولي، حيث تطور دورها بشكل بارز في إطار الاتفاقيات المبرمة مع عدة دول من أجل إعادة هيكلة اقتصادياتها والتي أشرف عليها «الصندوق» وأشرف على متابعتها وتنظيمها، و نتيجة لهذه الاتفاقيات أصبح الصندوق الدولي يؤدي دورا اقتصاديا وأيضاً سياسيا من خلال ربط مسألة الإصلاحات الاقتصادية مع ضرورة تبني الدول المعنية إصلاحات سياسية وأحيانا فرضت عليها، الأمر الذي يجعل الكثير من الدول الوطنية تعرف ما سمي بالانتهاك المالي والاقتصادي لسيادتها الوطنية ممّا شكّل فيما بعد مساسا خطيرا بسيادتها الوطنية سياسيا واقتصاديا أدى في الأخير إلى زعزعة صريحة لمكانة الدولة الوطنية في المجتمع الدولي.

وعلى صعيد آخر يشير بول كينيدي (Paul Kennedy) إلى أن الدولة الوطنية أصبحت تعيش تهميشاً متزايداً نتيجة ما يميز العالم المعاصر وهو عالم يصفه بـ «عالم بلا حدود» نتيجة للاختراقات التي تأتي من الخارج والتي أضعفت سيطرة وسيادة الدولة الوطنية على أكثر من قطاع وطني، وأصبحت الدولة الوطنية غير قادرة على ممارسة سيطرتها الكلية على نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية.

ومن أبرز هذه الاختراقات الآتية من خارج الحدود الوطنية تلك التي نتجت عن الثورة الإعلامية والاتصالية التي غزت عالم اليوم⁽¹⁸⁾ حيث فرضت هذه الثورة ذات التكنولوجيا المتطورة جدا تحديات جديدة أثرت بشكل كبير في سيادة الدولة الوطنية سياسياً وإعلامياً، ولم تعد الدولة الوطنية المؤطر الوحيد للهوية الوطنية (أو الذات الوطنية) ثقافياً وسياسياً إعلامياً بل أصبحت تنافسها في ذلك الفضائيات والشركات الإعلامية الكبرى وأحياناً تطغى عليها كلياً.

وتؤثر أيضاً الاتجاهات الحديثة في ميدان حقوق الإنسان على تراجع مكانة الدولة الوطنية وسيادتها من خلال الانتهاك المستمر لمبدأ مقدس وهو «مبدأ عدم التدخل» في الشؤون الداخلية للدول، حيث أصبح بالإمكان اليوم لدول ما أن تتدخل في شؤون دولة أخرى لدواعي حماية حقوق الإنسان أو محاربة الإرهاب كما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية مع العراق وأفغانستان وبرمانيا وغيرها، بل وأكثر من ذلك أصبح الغرب يتحدث إلى جانب حق التدخل الإنساني عن ما يسمونه «بواجب التدخل» وهو ما يشكل إعادة نظر كاملة في مفهوم السيادة الوطنية وأيضاً في مفهوم الدولة الوطنية.

خلاصة

انطلاقاً مما سبق يمكن القول أن جل التحولات الدولية الراهنة التي شهدتها العالم منذ نهاية الحرب الباردة والتي ازدادت و تيرتها مع تسارع تدفق المسارات المختلفة للعوامة قد أثرت دون شك في مكانة الدولة الوطنية سيما ما يخص مركزيتها في الواقع الدولي، وكل ذلك يطرح إشكالية ضرورة تكيف الدولة الوطنية مع هذه التحولات والمسارات خصوصاً بالنسبة للدول الوطنية في الجنوب التي تعد أكثر تأثراً بها الأمر الذي يدفعها إلى ضرورة القيام بإصلاحات عميقة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً ودون ذلك فإن مصيرها لن يكون فقط تراجع مكانتها دولياً بل أن الأمر يتعلق بمستقبلها.

الهوامش

1. يقصد بمؤتمر وسيتفاليا ذلك المؤتمر الذي وضع حدا للحروب الدينية في أوروبا خاصة تلك الحرب التي عرفت « بحرب 30 سنة و هي الحرب التي قامت بين الإمبراطوريات الأوروبية هولندا و ألمانيا، و فرنسا من جهة ضد كل من إسبانيا و النمسا من جهة أخرى. و يعرف أيضا هذا المؤتمر بمعاهدة وسيتفاليا (traité de West Phalie) و كذلك «بسلام وسيتفاليا» (la paix de West Phalie) .
لمزيد من الإطلاع حول هذا المؤتمر و النظام الذي كرسه في العلاقات الدولية أنظر :

*. Archidaldo Lanus, Jean, Un monde sans rivage, Etats nations et globalisations, Paris, la découverte, 1997, pp 7 et 8.

*. Guimar Jean-Yves, La nation entre l'histoire et la raison, Paris, la Découverte, 1990, p 9.

لمزيد من التفصيل أنظر ، Badie Bertrand،

L'Etat importé. L'occidentalisation de l'ordre politique, Paris, Fayard, 1992.

2. يجب الإشارة إلى أن مصطلح الدولة ظهر من قبل في الفكر الإسلامي و الفارسي مثلا لكنها كانت مرادفا لمفاهيم عدة تدل على الحكم، السلطة، الخلافة.
3. تجدر الإشارة إلى التداخل في المفاهيم الناتج عن الترجمة الخاصة بمفهوم الدولة الوطنية، فإذا ترجمنا هذا المفهوم حرفيا وبشكل وجيه من اللغة العربية إلى اللغة الفرنسية يقابله مصطلح « l'Etat National » ونحن في إطار دراستنا هذه هو المفهوم الذي نقصده، لكن ما يلاحظ في الأدبيات الغربية مثل الفرنسية والإنجليزية فإن مفهوم « l'Etat national » يقصد به ذلك النموذج من الدولة القريب من الشوفينية الوطنية التي تولد عنها حركات عنصرية أفرزت في الأخير حركات متطرفة كالنازية والفاشية.
والأدبيات الغربية تركز على استعمال مصطلح « الدولة الأمة » « l'Etat nation » الذي برز مع مؤتمر وسيتفاليا سنة 1648 ثم تطور فيما بعد إلى ما أصبح يعرف بالدولة الوطنية كما سبق الإشارة إليه وهو المفهوم المرتبط بصفة أساسية بمتغير الوطن وهذا ما نقصده في إطار هذه الدراسة.

4. Albertini Mario, L'Etat national, traduit de l'italien par Bernard Barthalay, Lyon, Paris, édition Fédérop, 1978, p 21.

5. الرازي محمد بن بكر، مختار الصحاح، الكويت، دار الرسالة، 1986، ص 215.

6. الحنفي عبد المنعم ، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، القاهرة، مكتبة مدبولي، بدون سنة النشر، ص 355.

7. Touraine Alain, L'Etat et la question nationale, où va l'Etat : la souveraineté économique et politique en question, Paris, Le monde éditions, 1992, p 76.

8. Ibid, p 79.

9. تعتبر المواطنة من أهم ركائز الدولة الوطنية الحديثة، حيث بواسطتها يتعدى الفرد كل الروابط ما قبل الوطنية (كالعشائرية والإقطاعية والقبلية الخ...).

كما نعتبرها في إطار دراستنا إحدى المقومات الأساسية لإعادة بناء نموذج الدولة الوطنية وكشرط ضروري لبقائها ولمواجهة مسارات العولمة الزاحفة .

10. د. وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، الجزائر، دار الشروق للنشر، 1993، ص 36.

11. لأكثر تفصيل عن مبادئ المدرسة الواقعية أنظر :

جيمس دورتي و روبرت بستلغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة د. وليد عبد الحي، بيروت، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1985، ص 59 وما يليها.

12. نقلا عن د. بنون مصطفى، «مستقبل الدولة القومية في إطار الوضع الدولي الجديد»، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية و الإعلام، الجزائر، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص 492.

13. نفس المرجع، ص 492 و ص 493.

14. Hass Richard, N, op.cit, p 10.

15. د. وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

16. د. بنون مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 494.

17. Laidi Zaki, Un Monde Privé de Sens, Paris, Fayard, 1996, P103.

18. كينيدي بول، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد عبد القادر و غازي مسعود الأردن، دار الشروق للنشر و التوزيع، 1993، ص 69.

المراجع

بالعربية

1. الرازي محمد بن بكر، مختار الصحاح، الكويت، دار الرسالة، 1986، الحنفي، عبد المنعم المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، القاهرة، مكتبة مدبولي، بدون سنة النشر

2. الحنفي عبد المنعم، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، القاهرة مكتبة مدبولي ، بدون سنة نشر.

3. جيمس دورتي و روبرت بستلغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة د. وليد عبد الحي، بيروت، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1985،

4. د.بنون مصطفى، «مستقبل الدولة القومية في إطار الوضع الدولي الجديد»، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية و الإعلام، الجزائر، منشورات كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2004.
5. كينيدي بول، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد عبد القادر و غازي مسعود الأردن، دار الشروق للنشر و التوزيع، 1993.
6. د. وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، الجزائر، دار الشروق للنشر، 1993.

بالفرنسية

1. Albertini Mario, L'Etat national, traduit de l'italien par Bernard Barthalay, Lyon, Paris, édition Fédérop, 1978
2. Archidaldo Lanus, Jean, Un monde sans rivage, Etats nations et globalisations, Paris, la découverte, 1997
3. Badie Bertrand, L'Etat importé. L'occidentalisation de l'ordre politique, Paris, Fayard, 1992.
4. Guioimar Jean-Yves, La nation entre l'histoire et la raison, Paris, la Découverte, 1990.
5. Laidi Zaki, Un Monde Privé de Sens, Paris, Fayard, 1996,
6. Touraine Alain, L'Etat et la question nationale, où va l'Etat : la souveraineté économique et politique en question, Paris, Le monde éditions, 1992.